الماركسية

والثورة

النظرية والواقع



عيسى يوسف اللحويتي

الماركسية والثورة ـ النظرية والواقع

الطبعة الأولى
ابريل 1985م



جامعة باريس VII جامعة نيس

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

ندوة حول

الماركسية والكتاب الأخضر

باريس من 19 إلى 20 ابريل 1984

الماركسية والثورة النظرية والواقع

د. رجب أبو دبوس

أستاذ بكلية الآداب والتربية

جامعة قاريونس

تقديم

عقدت ندوة جامعة باريس حول الماركسية والكتاب الأخضر خلال الفترة من 15 – 19 أبريل 1984م بدعوة من جامعة باريس VIII الثامنة وجامعة نيس والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. شارك في هذه الندوة عدد من المفكرين وأساتذة الجامعات الفرنسية والليبية والجامعات الأوروبية الأخرى وقدموا أبحاثاً عدة تناولت بالدراسة والتحليل والنقد: النظرية والثورة.. تفسير التاريخ.. الطبقة.. المراحل.. وغيرها من القضايا تعرضت لها الماركسية وقدم الكتاب الأخضر تفسيراً وحلاً لها. وقد

أكدت الأبحاث والدراسات والمناقشات ان فكر الكتاب الأخضر قادر على مواجهة النظريات السابقة لما اتسم به من منطقية وعلمية وانه يأتي ما بعد اليسار مقدماً حلولاً جذرية للمشاكل التي عجزت النظريات السابقة عن تقديم حلول لها مبشراً شعوب العالم بالتحرر والانعتاق النهائي من كل أدوات العسف والجور والاستغلال.

والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر وهو ينشر الأبحاث التي شارك بها أساتذة جامعات الجماهيرية في هذه الندوة سينشر الأبحاث الأخرى حسب اللغات التي قدمت بها وسيعمل على ترجمتها الى اللغة العربية ونشرها وذلك اثراء للمكتبة الجماهيرية وخدمة للباحثين والدارسين في الفكر الجماهيري.

شعبة المكتبات والطباعة والنشر
بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

الـمـاركـسـيـة والـثـورة
الـنـظـريـة والـواقـع -

- 1 -

يرى (ماركس) ان الثورة نتيجة حتمية لبناء المجتمع نفسه، والثورة بهذا المعنى تعتبر ظاهرة سوية وليست شاذة أو منحرفة كما يذهب عادة أصحاب التفسير النفسي، وذلك لأنها تقوم على تناقضات المجتمع الأساسية الكامنة في النظم الاجتماعية.

ان الثورة في حد ذاتها عند (ماركس) تعني حدوث اختلال التوازن بين: من جهة أدوات الانتاج أو عموما قوى الانتاج، ومن جهة أخرى علاقات الانتاج، ولا يمكن تفسير الثورة ماركسيا إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار هذا المنطلق الأساسي. ان أدوات الانتاج وتطورها هو الذي يفسر الثورة ماركسيا، فلقد تخلى (ماركس) في

النهاية حتى عن الصراع الطبقي لصالح نظريته عن «الصراع» ان صح القول بين ادوات الانتاج وعلاقات الانتاج. وبمعنى أعم ان الشروط المادية، القاعدة المادية للمجتمع هي التي تفسر الثورة، فكيف ولماذا تحدث الثورة على هذا النحو وما مدى ضرورتها؟!

يبدأ (ماركس) تفسيره للثورة بهذه القاعدة البسيطة التي يعتبرها في مستوى القانون الطبيعي في دقتها والبرهنة عليها: ان أدوات الانتاج تتطور بشكل أسرع بينما علاقات الانتاج تكون بطيئة التطور، وبعد حين تتخلف علاقات الانتاج عن أدوات الانتاج فتحدث هوة. وعلى هذا النحو فان أشكال تطور قوى الانتاج التي كانته هذه العلاقات (العلاقات الاجتماعية أو علاقات الانتاج أو علاقات الملكية) تتحول من «أنماط تطور قوى الانتاج إلى عقبة في وجه تطور قوى الانتاج»[1]، مما يعني ان هناك اختلالاً بين علاقات انتاج متخلفة تنتمي لدرجة معينة من تطور ادوات الانتاج تجاوزتها ادوات الانتاج، وأدوات انتاج ليس

لها بعد علاقات انتاج وعلاقات الانتاج القديمة لم تعد تتناسب معها، وحينما يحدث هذا تبدأ «مرحلة ثورة اجتماعية»(2) هدفها القضاء على العلاقات القديمة واحلال علاقات جديدة. ان التغيير في نمط الانتاج ينتج عنه ان العناصر الاجتماعية الثابتة في التركيب الاجتماعي تصبح غير منسجمة مع نمط الانتاج الجديد، والثورة من هذا المنظور لا تعني أكثر من تدمير العلاقات الاجتماعية القديمة وايجاد علاقات اجتماعية جديدة ـ علاقات انتاج ـ منسجمة مع التطور الحاصل في أدوات الانتاج إلى حين لتبدأ الدورة من جديد. وهنا يقع (ماركس) في مشكلة عويصة لم يحسمها وهي: ان قبول هذا التفسير للثورة يعني اللجوء إلى اللامتناهي ما ان يحدث انسجام لعلاقات الانتاج مع قوى الانتاج حتى يحدث الاختلال ومن ثم يتطلب إعادة التوازن بالثورة وهكذا إلى ما لا نهاية. ولا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا بافتراضين: الافتراض الأول انه من الممكن لمرحلة من التاريخ ان

تتملص من قانون التاريخ وبالتالي لا يكون هذا قانونا بل وهماً.

فإذا صرفنا النظر عن هذا المأزق وجدنا ان هناك ثلاثة اسئلة يجب تحليل ما تقود إليه اجاباتها الماركسية وهي:

(1) ان التطور الحاصل في ادوات الانتاج، ولكي تدخل في صراع مع علاقات الانتاج المتعلقة بالوضع السابق لادوات الانتاج لابد وان تكون أدوات الانتاج أسرع في تطورها من علاقات الانتاج، وهذا ما يوافقنا عليه ماركس والماركسيون عن طيب خاطر ولكن علينا ان ندفع استنتاجاتنا إلى أبعد مما فعله ماركس: ان هذا المبدأ يعني ان المحتوى يمكن أو بالادق يجب ان يسبق الشكل فهل يمكن ان يوجد محتوى لا شكل له؟ ثم هل تطور أدوات الانتاج لا يطور بالضرورة وفي نفس الوقت علاقات الانتاج؟

(2) ما مدى تأثير البناء التحتي وأدوات الانتاج وقوى

الانتاج ونمط الانتاج على البناء الفوقي «القانون، العقائد .. الخ»؟

(3) إذا كان تطور أدوات الانتاج هو دافع حركة التاريخ وتطور المجتمع والعامل الاساسي في الثورة فان سؤالا مشروعا يجب ان يطرح: من المسؤول عن تطور أدوات الانتاج؟

ان الباحث في التفسير الماركسي للثورة لابد وان يحلل اجابات الماركسية على هذه الاسئلة بعين فاحصة، انطلاقا من المبدأ الاساسي الذي يؤسس التفسير الماركسي للثورة فانه كما رأينا تطور أدوات، يجعل تطور أدوات الانتاج منسجما في سرعته مع تطور علاقات الانتاج ولكن إذا كان ذلك ممكنا يوما فانه يتوجب تبرير لماذا هو ليس ممكنا الآن؟ والفرضية الثانية تقوم على أساس وجود طريقة أخرى لايجاد الانسجام بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج بدون اللجوء إلى الثورة، وكلا الفرضيتين يطعنان في دقة وصلاحية التفسير الماركسي إذا كان من الممكن التحكم في سرعة

تطور أدوات الانتاج بحيث لا ينتج عن تطورها «هوة اجتماعية»، وبحيث تظل متناسبة مع علاقات الانتاج، أو إذا كان من الممكن حتى في حالة حدوث الهوة إعادة التوازن بغير طريق الثورة فان التفسير الماركسي يفقد صلاحيته. ان ورطة (ماركس) هنا كما في غيرها انه يريد الجمع بين نقيضين لا يلتقيان، فمن ناحية يرى ان هناك منطق محايث للتاريخ والذي لا يمكن التملص منه، إذن يجب ان نطيع هذا القانون[3] الصارم «ففي مستوى معين من تطورها فان قوى الانتاج المادية تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج القائمة أو بالمعنى القانوني تناقض مع علاقات الملكية والتي داخلها تطورت قوى الانتاج حتى ذلك الحين»[4]. ولكنه يريد من ناحية أخرى مرحلة تاريخية لا يسري عليها هذا القانون الصارم، والمنطق يقول انه إذا كان هناك قانون صارم محايث للتاريخ فسيظل حتى نهاية التاريخ أو إلى ما لا نهاية، وبالتالي لا يمكن لمرحلة من التاريخ ان تتملص من قانون التاريخ، أو أنه الانتاج (المحتوى)

بشكل أسرع من علاقات الانتاج (الشكل)، وهذا يعني أن المحتوى يوجد بدون شكل كما ان الشكل يوجد بدون محتوى. و إذن فان الوضع الاجتماعي المتأزم الذي ينتج الثورة هو وجود محتوى لم يعد الشكل يناسبه وشكلا لم يعد بقادر على احتواء المحتوى ولكن واقعيا من غير الممكن حتى مجرد تصور محتوى بدون شكل ولا شكلا بدون محتوى. فالمحتوى لا يتطور إلا بتطوير شكل له، والشكل أيضا لا يوجد فارغا من المحتوى، وبالتالي من الصعب تصور تطور أدوات الانتاج ونمط الانتاج دون أن يصاحبه في نفس الوقت تطور في علاقات الانتاج، والحقيقة ان (ماركس) في نظريته عن تأخر أو تخلف علاقات الانتاج يهمل أو يتغافل عن العلاقات الواقعية ويهتم فقط بالعلاقات القانونية، والتي تتأخر فعلا عن العلاقات الواقعية، ولكن هذا التأخير سببه ونتيجته ليس صراع ادوات الانتاج مع علاقات الانتاج بل صراع بين المستفيدين من أدوات الانتاج والعلاقات العينية المترتبة عليها والمتضررين

الذين يقاومون تحول الأمر الواقع إلى قانون.

أما بالنسبة لتأثير البناء التحتي فان (ماركس) يرى فيه العامل الحاسم والنصوص على هذا أكثر من ان تورد، ولا بأس هنا من بعض النماذج منها، فهو يقول في «تعاسة الفلسفة» «يجب ألا تكون لدينا أي معلومات تاريخية حتى نجهل ان الملوك هم الذين في كل مكان وفي كل وقت يتكبدون الشروط الاقتصادية ولكنهم لم يصنعوا ابدا قوانينها، التشريعات سياسية أو مدنية لا تفعل إلا النطق بارادة العلاقات الاقتصادية»[5]، وفي «نقد الاقتصاد السياسي» يذهب إلى انه «مع تغير القاعدة الاقتصادية كل البناء العلوي الضخم ينهار»[6]، وفي «نقد الاقتصاد السياسي» ايضا يؤكد على أن «نظاما اجتماعيا ما لا يزول ابدا قبل ان تتطور جميع القوى المنتجة التي لها مجال فيه ولا تظهر ابدا علاقات انتاج جديدة ارقى من سابقتها قبل ان تكون الاوضاع الضرورية للنهوض بها قد وجدت بالفعل أو على الاقل اخذت في التطور»[7]. ويضيف

ايضا انه «اثناء انتاج الناس لحياتهم الاجتماعية يدخلون في علاقات محددة لا مناص منها ومستقلة عن ارادتهم هي علاقات الانتاج التي تتفق ومرحلة محددة من تطور قوى الانتاج المادية لديهم»(8)، إذن البحث لتفسير الثورة في البناء الفوقي النظام السياسي، القانوني .. الخ، ليس بذي أهمية فهو مجرد تابع انعكاسي الكلمة القريبة من قلب لينين ـ للبناء التحتي، كما ان تطوره لا يتم آليا بل المجال الوحيد للتدخل الانساني أي ان الانسان ينفذ على البناء الفوقي الحكم الصادر من البناء التحتي فهو أي الإنسان الذي عليه ـ يا له من دور متواضع جدا ـ تكييف علاقات الانتاج مع التطور الحاصل في أدوات الانتاج. إذا كان الأمر كذلك فمن المسؤول عن التطور الحاصل في أدوات الانتاج؟ لماذا تتطور أدوات الانتاج؟ بالتأكيد ان وجهة (ماركس) ستكون البحث عن سبب لا إنساني بعد ان حدد للإنسان دورا واحدا تنفيذ الحكم الذي أصدرته أدوات الانتاج على علاقات الانتاج، دعونا نتفحص

بعض النصوص المعدة من (ماركس) نفسه فهو يقول «في مستوى معين من تطورها فان قوى الانتاج المادي تدخل في تناقض مع علاقات القائمة أو بالتعبير القانوني مع علاقات الملكية والتي في داخلها تطورت أدوات الانتاج حتى تلك اللحظة»[9]. أي أن ادوات الانتاج تعني المحتوى الذي تطور ·داخل شكل علاقات الانتاج، ولكنه في مرحلة معينة تخرج أدوات الانتاج «المحتوى» عن الشكل الذي تطورت فيه، بالضبط كما ان الكتكوت يتطور داخل البيضة حتى إذا وصل مرحلة معينة اصبح لابد من تحطيم البيضة، وبالرغم من أنه تطور داخلها إلا انها تحولت إلى «عقبة» لابد من تحطيمها و إلا الموت داخلها، ونحن نعرف ان تطور الكتكوت يتم تلقائيا وفقا لقوانين بيولوجية، إذن وفق ماذا تتطور أدوات الانتاج؟ وهنا نصادف المأزق الثاني في فكر (ماركس) فهو من ناحية يرجع هذا التطور إلى عوامل ذاتية في أدوات الانتاج أو الحركة الذاتية لأدوات الانتاج إذ يقول بشكل واضح وصريح

«بدون شك ان الملكية الخاصة تدفع هي نفسها بواسطة حركتها الاقتصادية إلى إلغاء نفسها، ولكنها لا تقوم بذلك إلا بواسطة تطور مستقل عن ارادتها، فهي تنتج البروليتاريا .. وهذه لا تفعل إلا تنفيذ الحكم الذي تصدره الملكية الخاصة على نفسها بايجادها البروليتاريا، انها تنفذ الحكم الذي تصدره الاجرة على نفسها بانتاجها الثروة الغريبة والبؤس الخاص»[10] وهذا يعني ان أدوات الانتاج لها قانونها الخاص في تطورها، وليست خاضعة اطلاقا لعلاقات الانتاج بل هذه خاضعة لتلك، فإذا تمكنا من دراسة تطور أدوات الانتاج أو البناء التحتي و إذا تمكنا من تحديد قوانين تطورها أمكننا فهم تطور المجتمع وتحديد قوانين هذا التطور إذ ان قوانين تطور المجتمع هي نفسها قوانين تطور أدوات الانتاج، وهذا هو طموح (ماركس) والذي اعتقد الوصول إليه كما خيل (لانجلز) في تأبينه (لماركس) «إذا كان داروين قد توصل إلى قانون تطور البيولوجيا فان ماركس قد توصل إلى قانون تطور

المجتمع»[11]، بمعنى لفهم علاقات الانتاج أو النظام الاجتماعي عموما ينبغي دراسة الحالة التي عليها قوى الانتاج، فالحالة التي عليها قوى الانتاج تحدد المرحلة التاريخية أو النظام الاجتماعي. فالطاحونة اليدوية تعطينا المجتمع الاقطاعي والطاحونة البخارية تعطينا المجتمع البرجوازي[12]. إذن هناك أدوات انتاج تتطور وفقا لقانونها الخاص أسرع من تطور علاقات الانتاج، والثورة على هذه ليس لها من هدف ودافع إلا ايجاد علاقات انتاج جديدة تنسجم مع نمط الانتاج الجديد بعد هدم القديمة[13]، والذي نلاحظه أولا ان علاقة الملكية وضعها قلق في الماركسية فتارة يجعلها ماركس متوقفة على تطور أدوات الانتاج وبالتالي فهي جزء من البناء الفوقي باعتبارها علاقة اجتماعية، وتارة اخرى يعاملها على قدم المساواة مع أدوات الانتاج وبالتالي جزء من البناء التحتي كما في هذا النص «النظام السياسي هو نظام الملكية الخاصة»[14]، وإذا كانت أدوات الانتاج تتبع في تطورها قانونها الخاص، فمعنى

هذا انها تطورت وتتطور وستتطور دائما وفقا لهذا القانون، بمعنى ان الانتقال من مرحلة تاريخية اخرى يقود إليه تطور ادوات الانتاج وإلا فقد هذا المبدأ صلاحيته إذا وجدت مرحلة تاريخية ليست نتيجة لتطور أدوات الانتاج، وهذا ما اضطر (ماركس) نفسه إلى الاعتراف به في محاولته البحث عن تفسير لما وصلته أدوات الانتاج الحالية من تطور أو بمعنى أدق التراكم الرأسمالي، فعندما كان (ماركس) يبحث عن النقطة التي بدأ فيها التراكم الرأسمالي اضطر إلى الاعتراف بان التراكم البدائي هو ثمرة العنف «في كتب التاريخ الواقعي الغزو، الاستعباد، الفتح، السطو المسلح، قاعدة القوة كانت دائما المنتصرة»[15]، «إذن التراكم البدائي لم يكن بناء على عوامل اقتصادية بل بناء على استخدام العنف»[16]، وهذا يكشف لنا أولاً ان التطور الذاتي لأدوات الانتاج ليس إلا وهما حين ندعيه في كل التاريخ فهو لا يفسر إلا مرحلة منه ـ الرأسمالية ـ وبالتالي كيف يمكن لمبدأ خاص وجد في مرحلة معينة

تفسير كل التاريخ مع ان هذا المبدأ نفسه نتاج التاريخ، فإذن رغبة (ماركس) في تفادي التفسير اللامتناهي اضطر إلى الاعتراف بعامل غير اقتصادي علة للتراكم البدائي.

لنتجاوز هذا المأزق ولنتابع التحليل لاختبار شرعية التفسير الماركسي للثورة، فالغالب على الماركسية هو ان تطور ادوات الانتاج هو الاساسي وهو شرط كل تغير يحصل في علاقات الانتاج «إذ ليس هناك نظام اجتماعي يفنى قبل ان تتطور كل قوى الانتاج التي تجد لنفسها مجالا فيه، هكذا يؤكد ماركس ولا يمكن ان تظهر علاقات انتاج جديدة وأكثر رقيا قبل ان تنضج الشروط المادية الضرورية لوجودها في رحم المجتمع نفسه»[17]، وقد تبينت لنا محدودية هذا النص بالرغم من ان (ماركس) يدعي صدقه المطلق. وقد لخص (ماركس) نفسه ما جاء به من جديد في ثلاث نقاط:

1 ـ ان وجود الطبقات مرتبط بالمراحل التاريخية التي يحددها تطور أدوات الانتاج.

2 ـ ان الصراع الطبقي لابد وان يؤدي بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا.

3 ـ ان دكتاتورية البروليتاريا هذه مرحلة انتقالية نحو إلغاء الطبقات وقيام مجتمع لا طبقي «ما بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي هناك فترة انتقالية من الأول إلى الثاني، وبهذه الفترة الانتقالية ترتبط فترة انتقالية سياسية والتي خلالها لا يمكن لدولة ان تكون إلا دكتاتورية البروليتاريا».(18)

ـ 2 ـ

من هذه الاساسيات التي وردت على قلم (ماركس) نفسه تفرض الاستنتاجات التالية نفسها:

1 ـ مبدأ المراحل والذي يعني ان كل مرحلة تلي مرحلة وتتقدم أخرى، ولا يمكن لأي مرحلة ان تتأخر أو تتقدم عن موقعها أو عن موعدها في حركة التاريخ.

2 ـ الحتمية وهي انه من المحتم ان المرحلة إذا نضجت الظروف التي تقود إليها لابد وان تظهر، واستنادا إلى هذه الحتمية الصارمة يقارن (ماركس) حتمية انهيار الرأسمالية بالحتميات التي تتجلى في الطبيعة[1]، ويذهب (انجلز) إلى اعتبار الثورة ظاهرة طبيعية تخضع لقوانين طبيعية[2]، وان يؤكد بناء عليها (كاوتسكي) استحالة الثورة ما دامت شروطها الموضوعية لم توجد بعد[3]، ويذكرنا (انجلز) صراحة بالخلاصة المنطقية المترتبة على التفسير المادي للثورة بان «الثورات لا تقوم بناء على أمر يصدر و إنما هي دائما وابدا المحصلة الضرورية لظروف مستقلة عن ارادة وقيادة الاحزاب وحتى الطبقات»[4]. وكما انه ليس في مقدورنا ـ كما يذهب ماركس ـ ان نغير على هوانا الاندفاع الأول الذي يدفع كوكبنا حول الشمس، ليس في مقدورنا ايضا ان نمنع ظهور مرحلة جديدة حين تتوفر لها شروطها المادية.[5]

3 ـ ان الشروط المادية هي التي تقود إلى وعي العمال «ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم الاجتماعي (المادي) ولكن بالعكس وجودهم الاجتماعي المادي هو الذي يحدد وعيهم»[6]، وعلى هذا الاساس فان الوعي يتقدم بالتقدم التقني المادي ولهذا كان (ماركس) يعتقد ان العمال المؤهلين للثورة هم عمال الدول الرأسمالية المتقدمة[7]، بينما اسقط من حسابه الشعوب المتخلفة لأن الثورة المنتظرة من قبل ماركس ترتبط عليّا بتطور ادوات الانتاج. وبناء على تحليل ماركس للمجتمع الرأسمالي الذي وصل فيه تطور أدوات الانتاج إلى ما اعتقده (ماركس) اللحظة الحرجة ـ لحظة تحطيم الكتكوت لجدار البيضة ـ فقد تنبأ بان الثورة عمالية فقط، والعمال أو البروليتاريا هم ملحقات ادوات الانتاج الرأسمالي أو هم المجتمع الرأسمالي في صورة سلب (نفي). فالنظام الرأسمالي من وجهة نظر ماركس

يخلق الادارة التي تقضي عليه وهي البروليتاريا، فالرأسمال يخلق التجمعات العمالية ويخلق البؤس العام إلى جانب الثروة الخاصة، مما يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقة تملك كل شيء وطبقة لا تملك أي شيء أو تمثل العوز المطلق مما جعل ماركس يصفها بأنها المجتمع الرأسمالي من صورة نفي. وهذا التناقض هو الذي يقود الرأسمالية إلى حتفها، وبالتالي لا يمكن ان يقضي على الرأسمالية إلا عمالها، ولهذا ولكي يوجد العمال أو أدوات موت الرأسمالية لابد وان تتطور الصناعة وتنمو ويحدث تركزا في تراكم الثروة واتساعا في الاملاق، فالعامل صفة تطلق على عمال الصناعة فقط، وبدون تقدم الرأسمالية وازدهارها والذي يعني البؤس والتعاسة في نفس الوقت، فان ثورة العمال تكون مستحيلة وبالاصح الثورة مستحيلة، واستنادا إلى هذا التحليل فان ماركس حين كان يصف احداث فرنسا

1848-1851، كان يؤكد على عدم تهيؤ البروليتاريا للثورة بسبب ما رآه من افتقار الشروط الموضوعية الملائمة لقيام الثورة ونجاحها والتي منها ـ من وجهة نظره ـ تخلف البرجوازية الفرنسية والذي يعني تخلف أدوات الانتاج وعدم فهم البروليتاريا لرسالتها التاريخية من ناحية أخرى والذي يعني ضعف البروليتاريا تبعا لضعف البرجوازية وتخلفها، ونحن نجده يتبنى المعادلة التالية كلما قويت الرأسمالية وازدهرت أدت إلى قوة البروليتاريا ووعيها بدورها كمنفذ لحكم التاريخ على «سادتها» وبالعكس فان ضعف البرجوازية وتخلفها يؤدي إلى ضعف البروليتاريا وعدم وعيها لهذا الدور. وقد كتب صراحة ان الطبقة العاملة لم تكن قد بلغت المستوى المطلوب ولذلك كانت عاجزة عن تحقيق ثورتها[8]. وتحت تأثير (ماركس) فانه واللجنة المركزية للاممية قد حذرا العمال الفرنسيين

قبل أشهر من قيام (الكومونة) من مغبة القيام بانتفاضة غير ناضجة[9] تماما، مثلما حذر الحزب الشيوعي الروسي العمال الساخطين في سان بترسبورغ من مغبة معاداة السلطة وذلك قبيل أحداث فبراير 1917م. ومثلما لم يقبل ماركس بكومونة باريس إلا بعد أن أصبحت أمرا واقعا، فان الحزب الشيوعي الروسي، بناء على نفس التحليل للوضع الاجتماعي الذي يسند موقف ماركس من كومونة باريس، قد لحق بالثورة الشعبية بعد اندلاعها ونجاحها.

وإذا رجعنا إلى الواقع الذي يعتبره ماركس محل صدق أي نظرية، فاننا نجده مخالفا لاساس التحليل الماركسي، فازدهار الرأسمالية لم يؤد إلى قوة البروليتاريا بل أدى بالعكس إلى ضعفها وتشتتها، فالرأسمالية لا تواجه الآن طبقة ضخمة معدمة ولكنها استطاعت خلق طبقات أخرى ذات ارتباط مصلحي مهما كانت تفاهته بالرأسمالية، كما ان ضعف البرجوازية الروسية

وشبه عدم وجود طبقة برجوازية في الصين لم يمنعا من قيام «ونجاح» الثورة في روسيا وفي الصين وفي أماكن غيرهما. وبالرغم من أن الماركسية صريحة في مذهبها الذي يعني أن لا ثورة إلا في البلدان التي بلغت فيها الرأسمالية وبالنتيجة البروليتاريا أقصى درجات تطورها، ومن هذا التسليم كما رأينا بأن تطور الرأسمالية يعني أيضا تطور وعي البروليتاريا، وهذا ما أكدت الحياة الواقعية أو التاريخ الواقعي وليس الميتافيزيقي خطأه، وتأكد عمليا ان تطور الرأسمالية وازدهارها لا يعني بالضرورة تطور وعي البروليتاريا بل يعني المزيد من التغييب، كما أن حالة الاملاق لم تكن لا بالسعة ولا بالدرجة التي توقعها ماركس ولهذا لم تحدث الثورة في المجتمعات التي اعتقدها ماركس، وفقا لمنطقه، مؤهلة لها، لقد تمكنت الرأسمالية في حالات عديدة وبدرجات متفاوتة من استقطاب البروليتاريا، أين إذن منطق التاريخ الصارم؟ لماذا نضجت الظروف المادية ولم تحدث الثورة؟ إذا كانت الرأسمالية قد تفادت ثورة

عمالها فلأن المسألة لا تخضع لأي حتمية تاريخية.

ومن ناحية أخرى فان المنطق الصارم للتفسير الماركسي يؤدي إلى الشعور بالاحباط في المجتمعات ذات المستوى الادنى من التقدم، إذ على هذه ان تمر أولا بالمرحلة الرأسمالية. وقد كان ماركس نفسه يطلب في نشاطه الحزبي مساندة البرجوازية في الوصول إلى الحكم واجتثاث الاقطاع، باعتبار أن ازدهار البرجوازية شرط أساسي لثورة البروليتاريا، وهذا يعني أن لا ثورة في تلك المجتمعات التي لم تتطور فيها الرأسمالية. وعلى هذه المجتمعات تطوير رأسماليتها أولا قبل ان تفكر في الثورة. ان هذا يذكرني بقصة ذلك البحار العجوز* في قاربه العتيق يصارع الأمواج والتعب والسهر حتى ظفر أخيرا بسمكة ضخمة، فقفل عائدا يجرها بعد أن عاني الويل في صراعه معها، ولكن كلاب البحر كانت تنتظر حتى إذا همدت السمكة هجمت عليها تنهش لحمها ولم يبق منها للبحار العجوز شيئا. هذه وصية ماركس: دعوا الرأسمالية تبني تصنع

تطور من أدوات الانتاج وتربصوا، فإذا تم ذلك لكم أن تستولوا على خيرات الرأسمالية، وهذا يعني من ناحية أنه لا يوجد ضمان، إذا تركنا الرأسمالية تتطور وتزدهر لامكانية الاستيلاء على خيراتها، ومن ناحية أخرى يعني عجز غير الرأسمالية عن تطوير المجتمع وخلق التراكم اللازم للصناعة والزراعة، مما يجعل الاشتراكية ليست طريقة للخلق والابداع وتطوير المجتمع وإنما مجرد ادارة خيرات الرأسمالية بعد الاستيلاء عليها (بالتأميم) فكلاب البحر لم ترهق نفسها وراء الغذاء، بل أكتفت بالتهام صيد غيرها. وهذه في الحقيقة ليست اشتراكية. ان الاستيلاء على خيرات الرأسمالية ان وجدت، ليس مطلبا أساسيا من الاشتراكية بل ثانويا، لأن الاشتراكية نمط حياة وطريقة انتاج وتطور المجتمع، وليست مجرد إعادة توزيع الموجود.

ان التفسير الحتمي للتاريخ يظهر جليا بالرغم من تأكيد ماركس احيانا بأنه لا شيء ميكانيكي في التاريخ[10] وان قفز المراحل أمر ممكن. لقد طرحت

(فيراز سوليتش) السؤال التالي على ماركس: ألا تتيح تقاليد روسيا في الملكية الجماعية الانتقال مباشرة إلى الاشتراكية بالقفز فوق مرحلة الرأسمالية، فأجاب ماركس «أجل، هذا ممكن كما هي؟[11] أين إذن صرامة منطق التاريخ؟ ان الاستثناء في حالة يعني امكانيات الاستثناء في حالات أخرى.

كذلك اعتبار الثورة عمالية فقط، يعني استبعاد بقية فئات المجتمع من فلاحين وجنود وطلاب وصغار الموظفين والمثقفين بالرغم من أن ماركس نفسه مثقف برجوازي، وانجلز ابن رأسمالي، واغفال الفلاحين لم يكن غير مقصود لأن التحليل الماركسي اتخذ مادته من مجتمعات قلت فيها نسبيا أهمية المزارعين أو أن الزراعة نفسها تحولت إلى صناعة، وبالتالي كانت الصناعة هي أساس الحياة الاقتصادية ولهذا ظل التفسير الماركسي محدودا في حقيقته مع أن ماركس يريده شاملا. ونظرا لعدم وجود نظرية مرضية في الدور التاريخي للفلاحين في تطور الانتاج وفي الثورة الاجتماعية عند ماركس،

فقد احتار الماركسيون في تفسير ثورة الفلاحين في ألمانيا سنة 1525، وثورة العبيد حول (اسبارتكوس) من وجهة نظر ماركسية.[12]

إذا لخصنا ما سبق واستثنينا بعض ما جاء على قلم ماركس مما يناقض المبدأ الاساسي لفلسفته، مقتنعين أولا بأن هذه الجمل أو الفقرات قد جاءت في أعمال ثانوية. خطابات إلى شخصيات، أو ردود على خطابات أو في أعمال ذات صبغة جدالية، وثانيا بأنها لا تفسر شيئا بقدر ما تبرهن على تناقض ماركس، فعلى أساس المبدأ المادي تعرف الثورة بأنها «نتاج التناقض بين حركة قوى الانتاج والحالة التي عليها علاقات الانتاج»[13]، وقوى الانتاج تتبع قوانينها الخاصة التي تقود تطورها وبالتالي ترغم علاقات الانتاج على الدخول «في حلبة الرقص» على حد تعبير ماركس، هذه الحتمية في الواقع تفقد الانسان أي دور ايجابي. فعندما تصل أدوات الانتاج إلى نقطة معينة من تطورها يصبح ـ كما أسلفنا ـ هدم علاقات الانتاج القديمة

ضرورة لا محيد عنها. فالإنسان منفذ ليس إلا لاعادة التوازن بين أدوات الانتاج وعلاقات الانتاج وهو الدور الذي يعهد به ماركس إلى البروليتاريا. ولدينا هنا ملاحظتان :

أولا ـ الملاحظة الأولى ترتبط بالدور المناط بالبروليتاريا والذي يتلخص في إعادة التوازن المختل بين أدوات الانتاج وعلاقات الانتاج، إذ حتى في هذه الحالة فان علاقات الانتاج الجديدة لا يقررها الإنسان ـ البروليتاريا ـ و إنما يقررها تطور أدوات الانتاج وفي هذه الحالة، إلى جانب الطابع السلبي لهذا الدور، فان وعي البروليتاريا ليس ضروريا، إذ هذه ليست إلا منفذا لا يستطيع إلا تنفيذ ما أنيط به. و (كاوتسكي) صريح في هذا حين يزعم أن «حرية الاختيار تلغي التوجه نحو الاشتراكية واقعيا، فالارادة ان كانت حرة فان في مقدورها ان تعطي التطور الاقتصادي اتجاهات متنوعة وعندئذ يستحيل معرفة ما الضمانة المتوفرة للتقدم نحو الاشتراكية»[14]. إذن الضمانة أن يكون التوجه نحو

«الاشتراكية» معتمدا على قوانين المادية التاريخية التي تلغي حرية الاختيار، ولكن هل الضمانة هي إلغاء الحرية؟ .. هل الحرية بالضرورة متعارضة مع الاشتراكية؟ وهل تكون الاشتراكية ممكنة في منطق الاشياء (المادية التاريخية) مستحيلة في منطق الحرية؟ وأي اشتراكية تلك التي تبدأ بتعطيل حرية الإنسان بأن تفرض نفسها عليه كنتيجة لتطور أدوات الانتاج بحيث لا تترك له إلا مجالا ضيقا جدا وسلبيا: إعادة التوازن بين هذه والعلاقات الاجتماعية، ان حرية الإنسان لا تدع مجالا للشك في قيام الاشتراكية، ان المجتمع الاشتراكي هو مجتمع الحرية، والحر لا يقبل غير المجتمع الاشتراكي، وإذا لم يوجد بعد المجتمع الاشتراكي فذلك يعني أن الإنسان ليس حرا بعد. انه من الغريب ان تدعي فلسفة ما تحرير الإنسان والقضاء على جميع اغتراباته بالاعتماد على عوامل تعطل هذه الحرية وتستبدل اغترابا باغتراب آخر ربما أشد وأقسى. ثم إذا كانت الثورة مجرد إعادة التوازن المختل بفعل

تطور أدوات الانتاج وتخلف علاقات الانتاج فهل هذه هي الثورة؟ ان المادية لا يمكن ان تكون فلسفة ثورة[15]. إذن لماذا اللجوء إلى الثورة في الوقت الذي فيه التفسير المادي لا يفترضها؟ ان ذلك يعني ـ إلى جانب أسباب أخرى ـ أن ماركس لا يثق كفاية في قوانين تطور الرأسمالية. فهو يشك في فعاليتها لكي تقود الرأسمالية إلى حتفها، ذلك لكي نقضي على الاغتراب يلزم الثورة وقد شعر ماركس على ما يبدو بهذه الحاجة أي تدخل عامل خارجي عن قوانين الرأسمالية أي الثورة والبروليتاريا كقوة ثورية، واضطر إلى اقرار ذلك في بعض كتاباته، وهذا يطعن في منهجه العلمي الذي أراده علميا دقيقا، فالعلم وقوانينه لا تعرف الثورة.

ومن ناحية أخرى إذا سلمنا بقوانين المادية التاريخية فاننا نسلم بعدم لزوم وعي البروليتاريا. ان تطور الرأسمالية وقوانين انهيارها لا يقودان بالضرورة إلى وعي ثوري عند البروليتاريا. أما إذا افترضنا وعي البروليتاريا الثوري فاننا ندخل هنا اضطرارا عنصرا

انسانيا فعالا مستقلا عن التطور المادي أي اللجوء إلى الارادية.

كما ان الطبقة التي أناط بها ماركس تنفيذ حكم التاريخ وهي البروليتاريا تطرح صعوبات جمة. ان ماركس يضع نهاية استثنائية للتاريخ التي تقود إليها المادية الجدلية وقوانينها لكي تفقد بعد ذلك فعاليتها فيه وهي «المجتمع الشيوعي»، ويريد من كل التاريخ أن يقود إلى هذه المرحلة الخاصة منه. ولكي يمكن ذلك فان ماركس يريد من البروليتاريا أن تكون رجال مهمة كلية مع بقائهم أفراد معينين، كما أنه ينتظر منهم ان يظهروا في لحظة تاريخية معينة (الرأسمالية) وان يتصرفوا باسم التاريخ الكلي بجعلهم، بفعل محدد معين، التاريخ الكلي متطابقا مع معناه. والسؤال ليس معرفة ماذا يساوي مفهوم البروليتاريا الكلية، فانه في مدلوله اللاهوتي يمكن ان نرى فيه عند الملاحدة ما نجده في فكرة التجسد عند المسيحيين ـ الله الكلي تحول إلى فرد المسيح ـ ولكن الأمر يتعلق هنا ببروليتاريا ناتجة عن

الاغتراب الرأسمالي. والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل يمكن ان يتوفر فيها التعريف الذي يعطيه ماركس عن شروطها وفعلها؟

هل يوجد أو يمكن أن يوجد اناسا اقتصاديا مستغلين إلى أقصى حدود الاستغلال والذين من هذه الناحية وحدها يكونون كل المجتمع أو الكلية في شكل نفي: اننا لا يمكن ان نتصورهم هكذا إلا بتصورهم موتى، فالموت هو أقصى حدود الاستغلال، وهو الكلية السالبة الحقيقية والتي يعبر إليها الإنسان طبيعيا. هذا السلب وحده يجعلهم (كلية Universalite)، هذه الكلية التي في مظهر من مظاهرها عودة إلى الجوهر الكلي الطبيعي وقضاء على كل تحديد خاص للإنسان العيني. ويبدو أن ماركس لاحظ هذه النتيجة المنطقية للشروط القبلية للبروليتاريا التي ينتظر منها تحقيق المجتمع الشيوعي والقضاء على كل اغتراب وكل امكانية للاغتراب، ألم يلح مرات عدة على أن الرأسمالي لا يستطيع ان يسمح للبروليتاري العامل أن يكون

بروليتاريا، وانه يميل إلى طرده شيئا فشيئا خارج مجال الانتاج بتطوير أدوات الانتاج وأخيرا خارج الحياة نفسها حيث انه يعتمد على الرأسمالي في معاشه؟

ولكن في هذه الحالة إذا لم يحدث الموت فعليا فان ثورة البروليتاريا لا يمكن ان تنجز، وتحرير الإنسان لا يتم، فقط المسيح «الاله» يمكن أن يموت لكي يبعث في الحياة. حقيقة، هناك بروليتاريا تموت من الجوع والاضطهاد فعلا وماركس يقدم عنها المثل المأساوي في الرأسمال، ولكن بالضبط لا يمكن الاعتماد على موتى لكي ينجزوا المهام الثورية. ان الاملاق والعوز المطلق موت، وغير هؤلاء الموتى لا فعالية لهم، وعلى هذا فان البروليتاريا العينية لا يمكن ان تقترب من الوضع الموصوف من قبل ماركس إلا كما تقترب من حدّ لا يمكن أبدا بلوغه.

و إذا أخذنا الأمر من زاوية أخرى، فان الخاصية الجدلية والمعقدة للوجود تدعونا إلى اعتبار انّ البروليتاريا العينية ليست إلا خليطا من نمطي

البروليتاريا والبرجوازية، ففي كم من الجوانب تكون البروليتاريا العينية بورجوازية، ليس فقط من حيث العقلية والارادة والطموح بل أيضا من حيث الواقع «في الحالة التي يسمح فيها بامتلاك البروليتاريا لبعض الخيرات» ألا يميلون أيضا إلى التملك و إلى الكماليات كالبورجوازية؟ يجب ألا يملكوا شيئا حتى تنطبق عليهم مواصفات ماركس، لكنهم يصيرون بهذا موتى، ان ماركس يريد موجودات تجريبية حية والتي هي في نفس الوقت متحلية بالكلية السلبية أي إذا أخذنا مطلبه بكل معناه انه يريد موتى!

وعلى كل حال إذا كان هذا الوضع مستحيلا لانه متناقض فانه لا يمكن ان تكون هناك ثورة بروليتارية محضة أو خالصة لانه لا توجد طبقة محضة أو خالصة سواء بروليتارية أو برجوازية. ان البروليتاريا تصف طريقة للعمل وليس صنفا محددا من الناس. هذه المفاهيم: بروليتاريا، برجوازية، رأسمالية هي مفاهيم وصفية ليس لها مدلول واقعي خالص ومحدد، ففي

الواقع تختلف الطبقات وتتمازج بحيث لا نعرف على وجه الدقة أين تنتهي حدود هذه وأين تبدأ حدود تلك. وقد اتضحت هذه الحقيقة الواقعية خلال عمليات التطهير في الثورة الفرنسية وخلال «الثورة» الروسية والصينية وغيرها. وباستثناء الحدود القصوى التي يمكن التعرف عليها بسهولة ـ ولكنها غير ذات أهمية أيضا ـ فان المجتمع مزيج يصعب فصل مكوناته أو فرزها، ولهذا فان الثورة الفعلية على عكس ما يذهب إليه ماركس تكون دائما بحيث تختلط فيها العناصر أي انها ليست خالصة، انها لا تكون الفعل الاساسي المحض والفريد لموجود هو عوز محض والذي يبحث عنه عبثا، ولكنها تكون فعلا محددا له مبرراته لبشر يرغبون في وضع حدّ لعلاقات ظالمة بينهم، انها تكون نتيجة لقرار خاص أي غير كلي، أخذ هذا القرار ونفذ من قبل موجودات عينية، وليس النتيجة المباشرة لوضع جوهري لأناس كليين.(16)

ـ 3 ـ

ولكن إلى أي مدى استطاع ماركس أن يوفق بين ماديته التاريخية التي ترى في كل مرحلة، مقدمة ضرورية لمرحلة تالية ونتيجة ضرورية لمرحلة سابقة والثورة؟ في الواقع المادية التاريخية تبطل الثورة والثورة تلغي المادية التاريخية. وهذا التناقض الصريح بين المادية التاريخية والثورة أمر لم يتمكن ماركس من ايجاد حل له إلا بالتضحية بأحدهما. ولهذا فقط اضطر ماركس في العموم إلى تغليب ماديته على الثورة، حتى صارت الثورة في مفهومه ليست ثورة إلا كما يقول «النطق بالحكم الصادر مسبقا» أو كما قال لينين بعد ذلك «ليست إلا تخفيف آلام الولادة».

وقد لخص (انجلز) هذا الموقف الماركسي الصارم كاتبا: «ان زمن الهجمات المباغته قد ولى. والثورات التي تحققها أقلية ضئيلة واعية على رأس جماهير غير واعية، هذا الزمن قد انقضى إلى غير رجعة»[1]. وقد أدى هذا

الاخلاص الحرفي لنظرية ماركس في المراحل التاريخية أن ارغم «الكومنتيرن» الحزب الشيوعي الصيني على قبول قيادة «الكومنتانج»، وهي حركة مضادة للاستعمار الياباني يموِّلها ملاك الاراضي الصينيين باعتبار ان ما يحدث آنذاك في الصين ـ طبقا للتحليل الماركسي ـ ثورة برجوازية لا يمكن تجاوزها إلى ثورة بروليتارية، بل لابد من دعمها ولو أدى ذلك إلى التضحية بمصالح العمال أنفسهم. فإذا ما تحققت هذه الثورة البرجوازية واستقر لها الأمر وحققت الازدهار الاقتصادي والتقدم المطلوب في تطور أدوات الانتاج، حينئذ تكون الظروف قد نضجت ويكون بامكان العمال القيام بمهام الثورة، ان هذا التحليل منطقي منسجم مع النظرية الماركسلية: إذا كانت الثورة بروليتارية، وإذا كانت البروليتاريا غير موجودة بعد ـ كما هو الحال في الصين آنذاك ـ تكون ثورة البروليتاريا مستحيلة في غياب البروليتاريا، إذن ماذا تكون هوية «الثورة القائمة» آنذاك في الصين؟ لا مناص

من انها برجوازية، إذ على هذه ان تحدث أولا لانها شرط ولادة أخرى. وطبقا لهذا التوجيه، اعلن الحزب الشيوعي الصيني سنة 1923 في مؤتمره الثالث، ان «الكومنتانج» بقيادة (صن يات صن) يعتبر مركز كل القوى الثورة، وعلى جميع أعضاء الحزب الشيوعي الانضواء تحت لوائه دون تعصب أو تحفظ. ونحن نعرف القطيعة التي حدثت بعد ذلك بين الحزب الشيوعي الصيني والحزب الشيوعي الروسي، والثمن الفادح الذي دفعه الشيوعيون الصينيون في مذابح (كانتون) على يد (شنج كاي شيك) الذي تولى قيادة (الكومنتانج) بعد موت (صن يات صن). والواقع ان الحزب الشيوعي الروسي نفسه لم يكن مخلصا للمنطق الماركسي. فالتطور الاقتصادي في روسيا لم يكن مؤهلا لثورة بروليتارية رغم الفتوى التي اصدرها ماركس نفسه بامكانية القفز فوق مرحلة الرأسمالية. لقد طرحت (فيراز سوليتش) على ماركس السؤال التالي: «ألا تتيح تقاليد روسيا في الملكية الجماعية الانتقال مباشرة إلى

الاشتراكية بالقفز فوق مرحلة الرأسمالية؟ فأجاب ماركس: أجل هذا ممكن»[2]. ان هذه الفتوى أن دلت على شيء فعلى تناقض ماركس أو عدم اخلاصه لنظريته. أين إذن صرامة قوانين المادية التاريخية، اين حتمية المراحل؟ إذا كان من الممكن خرق المراحل أو القفز فوق مرحلة في مجتمع، فلماذا لا يكون ممكنا في مجتمعات أخرى؟ وحينئذ تنهار صرامة الحتمية التاريخية وتصير غير كافية لتفسير تطور المجتمعات والتغيرات التي تحدث فيها. واخلاص الحزب الشيوعي الروسي في أول الأمر للمنطق الماركسي هو الذي جعله يحذر العمال من مغبة اغضاب القيصر، باعتبار ان الشروط الاقتصادية الاجتماعية في روسيا آنذاك تجعل البروليتاريا ضعيفة في مواجهة القيصر. لكنه بعد ذلك وحينما أصبحت الثورة حقيقة واقعة اضطر إلى تناسي تحليله للواقع الروسي والنتائج المترتبة عنه وألتحق بالثورة لكي يصير بعد أشهر في مقدمتها ليستولي عليها وحده بالرغم من أنه ليس صانعها. وعلى هذا فان الحزب الشيوعي الروسي

سمح لنفسه باتباع سياسة واقعية، بينما يطلب من غيره الالتزام المبدئي المطلق. فهو يحكم باستحالة الثورة ثم يلحق بها. ويعقد معاهدات السلام ويفاوض ويهادن ولكنه يرفض ان يتبع الآخرون نفس السياسة، وقد أدى هذا إلى أن تصبح الأحزاب الشيوعية ـ غير الحزب الروسي ـ لعبة في يد الحزب الشيوعي الروسي عن طريق «الكومنتيرن»، يحركها لاهداف سياسية تخدم مصالح روسيا، والانتباه لهذه الحقيقة هو الذي يسبب الآن محاولات الاستقلال التي تبذلها الاحزاب الشيوعية في أوروبا تحت ما يسمى بالشيوعية الاوروبية.

وحتى لو سلمنا بان الثورة تحدث من الاختلال الحاصل بين تطور أدوات الانتاج وتخلف علاقات الانتاج عنها، فان ذلك لا يخرجها عن اطار الفعل الانساني والقرار الإنساني فالذين يطورون وسائل الانتاج هم الذين وفقا لمعاييرهم ومتطلباتهم يحدث هذا التطور، فأدوات الانتاج لا تتطور تلقائيا من ذاتها،

أي ان الاهداف التي يسعون إليها من وراء تطور ادوات الانتاج هي التي تحدد مسار هذا التطور والتراكم البدائي يبرهن على أن عدة مسارات كانت ممكنة والمسار الرأسمالي كان احدها فقط وليس المسار الوحيد للحياة الاقتصادية. وأولئك المتمسكون بعلاقات الانتاج الرافضون للتطوير في أدوات الانتاج، هم الذين يرفضون التخلي عن العلاقات القديمة، وهؤلاء لا يرفضون تطور أدوات الانتاج في حد ذاتها لأن «التطور العلمي هو مكسب للإنسانية لا يمكن العودة عنه»[3]. ولكنهم يرفضونه لاسباب منها:

(1) ان المكسب الإنساني الذي هو ثمرة جهود البشرية منذ وجد الإنسان صارت تحتكره طبقة وتستثمره لصالحها فقط «فالطبقة عبارة عن احتكار»[4]. وهم يرفضون تحول المكسب الإنساني إلى مكسب طبقي.

(2) ان العلاقات الجديدة ليست في صالحهم وان تطور أدوات الانتاج يخدم اهدافا ليست

اهدافهم بل ايضا ان هذا التطور والاهداف التي يخدمها يتم على حساب هؤلاء.

(3) وقد يحدث في بعض الاحيان ان هذا الرفض يكون لمجرد التعود على القديم وبالتالي لاسباب بسيكولوجية.

فالصراع اذن ليس بين أدوات الانتاج المتطورة وعلاقات الانتاج المتخلفة ولكنه بين مجموعتين من الناس ـ للتبسيط فقط فالواقع أكثر تداخلا ـ الذين يطورون أدوات الانتاج لخدمة اهدافهم والذين يرفضون هذا التطور لانه لا يخدم اهدافهم وبالتالي يرفضون تغيير العلاقات الاجتماعية، أو بمعنى أدنى تقنين العلاقات الاجتماعية المبنية على الأمر الواقع، أو بكلمات أخرى يرفضون تحويل الأمر الواقع إلى شرعية، والذي يعني محاولة منع تحول الاحتكار إلى مؤسسة اجتماعية، «أذن يمكن ان يقع صراع طبقي إذا وجد الاحتكار.. فالناس دائما يتصارعون مع أولئك الذين يحتكرون حاجاتهم»[5]. والاحتكار ليس مسألة اقتصادية، فهو

يتم لاسباب اجتماعية بسيكلوجية أكثر منها اقتصادية، إذ أن وجود الثروة لا يستدعي ضرورة احتكارها من قبل فئة أو طبقة، ولكن الاحتكار احدى امكانيات التعامل مع الثروة إلى جانب امكانيات أخرى.

إذن في كل الاحوال تطور أدوات الانتاج نفسه لا يقرر شيئا. ان نشوء الرأسمالية نتج واقعيا عن تراكم الرأسمال عند التجار في نهاية عصر الاقطاع، ولكن هل مجرد تراكم الرأسمال يقرر كيفية استثماره أي يفرض الاحتكار لاسباب محاثية فيه؟ اننا ننسى من بأيديهم تراكم الرأسمالية، فتراكم الرأسمال وحده لا يقرر كيفية استثماره، بل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو الذي يقرر. وفي حالة عدم وجوده فان العنف والقوة هي التي تقرر كما هو الحال في التراكم البدائي، الكيفية التي بها تستثمر الثروة المتراكمة، وهذه الكيفية لا يقررها التراكم ذاته فالكم لا يؤدي إلى كيف لانه لا يوجد كم بدون كيف ولا كيف بدون كم، ولكن يقررها الذين يملكون هذه الثروة أو يحتكرونها، أعني

كان من الممكن ان تستثمر على نحو آخر وان تقود إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي آخر أو لا تستثمر. أن القوة الاجتماعية للطبقة الرأسمالية ليست صادرة عن احتكار الثروة في الاصل، إذ علينا ان نفترض النقطة التي بدأ فيها احتكار الثروة، والتي حينها لم يكن للرأسمالية أي قوة اقتصادية. وتفسير القوة الاقتصادية بالقوة الاقتصادية هو دور منطقي معنى ذلك ان القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الرأسمالية هي نتيجة وليست السبب، ولكن مصلحة الرأسمالية اقتضت تغييب هذا السبب ـ العنف القوة ـ وعندما نجحت في خداع البعض ومنهم ماركس فاعتقدوا ان القوة الاقتصادية مصدرها القوة الاقتصادية، ولما كانت الرأسمالية تملك الآن هذه القوة إذن ليس هناك امكانية لسحبها منها، بعكس لو عرفنا ان العنف والقوة ـ الاستحواذ ـ هو مصدر القوة الاقتصادية، تصبح امكانية تحطيم القوة الاقتصادية للرأسمالية متوفرة، فهي وان تحتكر الثروة إلا أنها لا تستطيع احتكار اللجوء إلى العنف، والتفسير

الاقتصادي المادي ليس في حقيقته إلا تغييب لهذه الحقيقة.

اننا نعرف انه في نفس نهاية الاقطاع كان هناك تراكم في الثروة في المجتمع العربي الإسلامي، لكننا نعرف ايضا انه لم يقد إلى الرأسمالية، ان النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي يتقرر إن لم يكن على اساس «القوة وامكانية العنف» فهو يتقرر في حالة تحول القوة والعنف إلى مؤسسة «شرعية» وفقا لما يريده محتكري الثروة وليست الثروة في حد ذاتها، و إذا كان هؤلاء مطلبهم:

(1) المحافظة على احتكار للثروة وتصعيب وصول الآخرين إليها.

(2) احداث تغيير اساسي في قيم المجتمع وبنيته لكي يصبحوا هم على رأسه وتحويل الأمر الواقع إلى مؤسسة شرعية.

(3) زيادة كمية اموالهم أي الربح.

إذن ليس تراكم الرأسمال الذي يقرر ماهية النظام

الاجتماعي ولكن الرأسمال وسيلة تستخدم وفقا لما يراد منها، دون ان ينفي قولنا هذا امكانية اغتراب الرأسمالي نفسه وتحوله هو إلى وسيلة في يد الرأسمالي وذلك لأن الرأسمالي لا يمكنه تغريب المجتمع إلا بأن يغرب هو نفسه. و إذا كانت أدوات الانتاج تنتج بعد ذلك علاقات انتاج، فهي لا تنتجها باعتبارها أدوات انتاج موجهة لتحقيق اهداف معينة، وبالتالي تنشأ علاقات انتاج لا متناسبة مع أدوات الانتاج و إنما متناسبة مع الهدف الذي من أجله تستخدم أدوات الانتاج، أن أدوات الانتاج توجد لتحقيق هدف وعليها ان تكون متناسبة مع هذا الهدف، ولهذا فان نفس مستوى تطور أدوات الانتاج ينتج نظما مختلفة، فمستوى تطور أدوات الانتاج في روسيا تقريبا هو في مستوى أدوات الانتاج في أمريكا، ولكن النظام السياسي الاجتماعي مختلف هناك وهذا يعني أنه ليس تطور أدوات الانتاج المسؤول عن تحديد نظام العلاقات الاجتماعية، و إنما المسؤول هو الهدف الذي يطلب من أدوات الانتاج ونمط

ملكيتها والذي وفقا له تنتظم هذه الادوات لتحقيقه.

ان النظرية الماركسية إلى جانب النقد النظري الموجه لها[6] تبيّنت عاجزة عن تفسير الواقع، والتبنؤات التي اطلقها ماركس سرعان ما تهافتت، ففي كل أزمة اقتصادية كان ماركس يرى «المأساة» التي تقود إلى الثورة ومن ثم الخلاص[7]. ولكن سرعان ما يظهر خلطها، كما ان مستوى الانتاج الذي توقعه ماركس لبناء مجتمع اشتراكي قد تم بلوغه منذ زمن بعيد في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما تقنيا. ولكن الثورة في المرحلة العليا من الرأسمالية على ضرورتها بعيدة الاحتمال أكثر من أي وقت مضى[8]، بسبب انغماس العمال في مجتمع الاستهلاك ولأن ماركس لم يأخذ بعين الاعتبار أن الرأسمالية قادرة على تنويع أساليب استغلالها لهم. وطبقا لماركس وفلسفته المرتبطة بحركة التاريخ وصيرورته المتتبعة لها باخلاص في مراحلها[9]، فان البروليتاريا في المجتمعات المصنعة والمتقدمة يجب ان يكون مستوى وعيهم أعلى من سواهم في البلدان الاقل

تطورا، ولكن الأمر في الواقع صار العكس، فعمال الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا لا يزالون يعملون داخل أطر النظم القائمة، بل استطاعت هذه الاطر احتواءهم عن طريق النقابية وأدخلتهم بالتالي في دوامة اللعبة السياسية[10]. وقد لاحظ ذلك انجلز منذ 1895 حين كتب فاقدا الأمل من الثورة المتوقعة «انه من الأجدى لنا نحن الثوريون ان نلجأ إلى الطرق الشرعية بدلا من الطرق اللا شرعية وبدلا من الثورة»[11]. وهذه هي الوصية التي تنفذها الاحزاب الشيوعية الآن في اوروبا الغربية، لقد تحولت إلى مجرد طرف في الصراع على السلطة لقد تم ترويضها لتدخل «حلبة الرقص مع الراقصين».

ثم أن ماركس قد قصر فهمه للطبقة بانها تقوم على الملكية أو على عدم الملكية في حالة البروليتاريا، ولكن الطبقة تضم أيضا غير المالكين لوسائل الانتاج كالمدراء وكبار الموظفين والتخصصات العالية ـ المهندسين مثلا ومدراء المصانع ـ رغم انهم أجراء إلا أنه من الصعب

تصنيفهم في البروليتاريا، كما انه يمكن ان يكون من بين البروليتاريا مالكين لأدوات انتاج خاصة بهم كالمصانع الصغيرة العائلية. ولهذا فان السلطة السياسية لا تتبع آليا الملكية بل هي علاقة أعم من الملكية. صحيح ان جميع من يملكون أدوات انتاج ـ بالمفهوم الرأسمالي ـ لديهم سلطة، ولكن ليس كل من لديهم سلطة مالكين لأدوات انتاج، وعلى سوء الفهم هذا للطبقة نتج تصوره للطبقة المؤهلة للثورة البروليتارية. غير أن الظلم والاستغلال لا يقع على البروليتاريا فقط بل ايضا على فئات متعددة من المجتمع، كما ان الحكومات نفسها قد تدخل في نزاع مع أصحاب الملكية، ولسنا هنا في مجال تحليل هذا الصراع، ولكن ما نريد قوله هو ان السلطة السياسية لا تتبع آليا مراكز احتكار الثروة، ان المثل العلمي أمامنا، فكم من الحكومات استلمت السلطة انتخابيا ببرامج ان لم تكن ضد الرأسمالية فهي على الاقل تكبح بعض الشيء من جماحها. صحيح أن الرأسمالية لن تستسلم ولن تحترم

هذه الديمقراطية «التي من صنع يديها وستقاوم: تهريب الأموال، عدم الاستثمار .. الخ» ولكن الحقيقة انه مهما كانت النتائج التي ينتهي اليها الصراع فان الرأسمالية لا تنجح دائما في وضع رجالها في مراكز السلطة السياسية، كما ان «الدولة» لها منطق قد لا ينسجم دائما مع أماني الرأسمالية.

كما ان ماركس يخلط بين الحقيقة الموضوعية للطبقة أي التجمع الاخصائي للافراد والتغيرات البسيكولوجية التي يمكن ان تحدث داخل افرادها، وهو يعتقد ـ بدون دليل مقنع ـ ان الوعي الطبقي نتيجة بسيكولوجية ضرورية للتطور الاقتصادي الموضوعي أي ان الكم يصدر عنه الكيف. ولكن هذا الوعي ان وجد على هذا النحو ليس بالضرورة أولا ان يكون وعيا ثوريا بل بالعكس قد يكون وعيا انتهازيا، كما انه، ثانيا، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على ظهور «دولة البروليتاريا» ورغم انتقال الملكية إلى «الدولة» كما أوصى ماركس في الاعلان الشيوعي[12]، فان وعي العمال فيها

لايزال متخلفا مما دعا (خروتشيف) إلى ضرورة العمل من أجل رفعه خارجيا «انه من المستحيل ان نحصل على انتاجية وعمل متفوق، وان نطور العلاقات الاجتماعية الشيوعية، وان ندعم قواعد الحياة في المجتمع الشيوعي دون ان نرفع من مستوى الوعي والثقافة لكل أعضاء الجماعة، وكلما كان هذا الوعي والثقافة مرتفعا كان اعضاء الجماعة أكثر فعالية في الابداع وكلما اسرعنا في برنامج البناء الشيوعي[13]». اين إذن عبارة ماركس الشهيرة والتي تلخص ماديته «ليس الوعي هو الذي يحدد وجود الإنسان، بل وجوده هو الذي يحدد وعيه». فعلاقات الانتاج لم تغير في وعي الناس رغم تغيرها قانونا بانتقال الملكية إلى الدولة.

قد يبرر تخلف وعي العمال في البلدان الرأسمالية بسيطرة الثقافة والاعلام الرأسمالي ـ الاغتراب الرأسمالي ـ وهذه حجة واهية وتطعن في المادية التاريخية، إذ أنه إذا كان بالامكان التحكم خارجيا في وعي العمال فذلك يعني تهافت قوانين المادية التاريخية،

وبغض النظر عن هذا الاعتراض النظري، من يمنع ازدهار وعي البروليتاريا في دولة البروليتاريا؟ هل نقول كما قال (تروتسكي) عن الثورة الروسية انها «ثورة مغدورة»[14]، أو أن ننكر مع (روزا لوكسامبورج) (وكوتسكي) ان تكون الثورة الروسية ثورة اشتراكية حقيقية؟[15]. ان هذا المذهب وذاك يوقعاننا في صعوبات أكثر مما يقدمان لنا تفسيرا، إذا كيف يمكن ان يخدع التاريخ ويغدر به؟ أين قوانينه الصارمة؟ أين حتميته؟ أما روزا وكوتسكي فيعاملان الماركسية كسرير بروكوست يجبران الواقع على تصديق النظرية وان لم يفعل انكرا واقعيته.

ـ 4 ـ

وكما يقول (زتيلين) ان منهج ماركس قد مكنه من دراسة الماضي لكنه خذله بالنسبة لتنبؤات المستقبل[1]. هذا صحيح، ولكن ينبغي ان نحدد أكثر، هذا الماضي

الذي درسه هو ماض معين لمجتمعات معينة هي المجتمعات الاوروبية ذات النمط الرأسمالي، ولم يبرهن على أن هذا الماضي المعين قابل للانسحاب على كل الماضي لكل المجتمعات، أما بالنسبة لفشل تنبؤاته المتعلقة بمستقبل المجتمعات نفسها التي وصل إليها من دراسة ماضيها فهذا ما لا جدال فيه، فالتطور التاريخي الواقعي اللاحق خير شاهد على ذلك. لقد كان ماركس وانجلز يتوقعان أزمة اقتصادية مميتة سنة 1853 ولكنهما أخطئا[2]، كما تنبآ ان الثورة ستحدث في ألمانيا لكنها لم تحدث، مما دفع (كاوتسكي) إلى محاولة تبرير ذلك بأنها تأخرت فقط عن موعدها وستحدث في وقت لاحق آنذاك[3]. ولكنها خيبت الآمال ولم تحدث، وفي كل أزمة اقتصادية كان ماركس يعلن مسبقا انها الأزمة التي تقود إلى الثورة[4] ثم يتكشف الأمر عن خيبة أمل. فالثورة لم تحدث على وجه العموم في المجتمعات الغربية الأكثر تقدما صناعيا وتقنيا في الوقت الذي حدثت فيه «ثورات» ذات توجه ماركسي

في مجتمعات لم تكن مؤهلة وفقا للنظرية الماركسية للثورة ـ روسيا، الصين، كوبا. اننا حين نأخذ بعين الاعتبار موقف ماركس من أحداث فرنسا كما أوردها في كتابه «الصراع الطبقي في فرنسا» 1851/1848 فان ما يذهب إليه يعني استحالة الثورة الاشتراكية في روسيا المتخلفة تكنولوجيا واجتماعيا ـ البرجوازية ضعيفة ـ كما في الصين التي فيها الطبقة العاملة شبه غير موجودة. إذ كيف تحدث ثورة في بلد لم تتطور فيه الرأسمالية، وبالتالي لا توجد فيه طبقة عاملة و إنما مجرد عمال؟ وهما الشرطان الضروريان للثورة الاشتراكية بالمفهوم الماركسي. فالرأسمالية ذات مهمة تاريخية وهي توفير أدوات الانتاج التي تستولي عليها الطبقة العاملة بالثورة الاشتراكية، فإذا لم توجد الرأسمالية، أو أنها لازالت وليدة، فان الثورة الاشتراكية مستحيلة.

وقد اضطر أمام هذا المأزق منظرو الماركسية إلى أحد حلين:

(1) إعادة النظر في الماركسية والبحث عن مبررات

لدمج هذه الثورات في السياق الماركسي معتمدين على ما يبدو على الفتوى التي اصدرها ماركس في رده على رسالة (فيراز سوليتش) والتي تقضي بامكانية العبور فوق المرحلة الرأسمالية إلى الاشتراكية مباشرة. وعلى ما ورد في رسالة (ماركس) إلى (كوجيلمان) والتي يقول فيها «من المستحيل ان نتوقع لكي نبدأ الثورة ان تكون كافة فرص النجاح متوفرة»[5]. وفي هذا القول طعن في المنهج الماركسي نفسه المدعي العلمانية، كما فيه اسناد دور مغال للمبادرة الإنسانية وهو ما يتعارض مع جوهر الحتمية التاريخية وعلى كل حال فان هذان النصان إلى جانب غيرهما يبرزان المأزق الذي لم يتمكن ماركس من حسمه.

لقد تبنى لينين هذا الموقف، ورغم ايمانه بدقة وصرامة المنهج الماركسي إلا أنه يعترف بالعجز عندما يتعلق الأمر بتحديد اللحظة التي يجب ان تندلع فيها الثورة «وتقدم لنا بريطانيا مثلا ـ هكذا يقول لينين ـ فليس في مقدورنا وليس بمقدور أحد ان يقول مسبقا

متى ستندلع ثورة بروليتاريا حقيقية هناك»[6]. وهذا يعني انه رغم توفر كل الشروط المطلوبة لاندلاع ثورة اشتراكية يظل هناك عامل أساسي جدا لا يمكن التنبؤ به «الارادة الإنسانية». وقد ادى هذا الشك في المنهج الماركسي عند «الشيوعية» إلى تبني سياسة واقعية براغماتية تحددها المعطيات السياسية أكثر من ان يحددها الواقع الموضوعي، أو في كلمة أخرى فان النظرية صارت تخضع لمتغيرات الواقع السياسي، فلقد كان لينين مثلا ينادي بشعار كل السلطة للسوفييت عندما بدا له ذلك ضروريا من أجل انتصار حزبه، أو عندما كان يأمل بالسيطرة على السوفييتات، وعندما بدا له في يوليو 1917 ان البلاشفة لم يستطعوا احتواء السوفييتات، وان شعار «كل السلطة للسوفييت» يعني ضياع السلطة من يد البلاشفة، شجب لينين هذا الشعار، وعندما سمح له الوضع مرة اخرى باستيلاء البلاشفة على السوفييتات واحكام سيطرتهم عاد إلى طرح الشعار القديم[7] «كل السلطة للسوفييت» والذي

يعني في الواقع «كل السلطة للبلاشفة» وهذه البرغماتية ليست غريبة على الماركسيين فقد كانت تحكم سلوك ماركس نفسه، فحين كان المد الثوري يرتفع والوضع يتحسن كان ماركس يقوم بمداخلاته علنا، ولكن ما ان كانت كفة الرجعية ترجح وتتصاعد موجة القمع حتى كان يتوارى عن الانظار ويقصر عمله على الادب[8]. وعندما دعا العمال انجلز وماركس إلى الانضمام لاتحادهم أعلن الاخيران انهما لن يدخلا ما لم يتم قبول برنامجهما، فقد جعلا انتسابهما لاتحاد العمال مشروطا بقبول العمال لبرنامجهما، فوافق العمال، ونظموا رابطة الشيوعيين التي كلفت ماركس وانجلز بكتابة البيان الشيوعي[9]. وعندما استولى البلاشفة على السلطة في أكتوبر 1917 صارت المعطيات السياسية والصراع على السلطة بينهم له الأولوية على كل الاعتبارات، فمثلا عندما قدم (بوخارين) حله الاقتصادي فان هذا الحل ـ بغض النظر عن مصدره ـ كان سيصل بروسيا وبنفس السرعة إلى ما وصلت إليه

بالحل الستاليني وبأقل تكلفة بكثير مما كلفها الحل الستاليني، ولكن الاعتبارات سياسية وليس اقتصادية ـ اولوية السياسة على الاقتصاد ـ رفض الحل الذي جاء به (بوخارين) حتى لا يحصل (بوخارين) على نفوذ سياسي وحتى يمكن تحطيمه في حلبة الصراع على السلطة.[10]

(2) اما الحل الثاني فقد رفض اعتبار ما حدث في روسيا ثورة اشتراكية فقد رأى من سمّوا مناشفة بعد ذلك، وعلى رأسهم (بليخانوف) انها ثورة برجوازية يجب التعامل معها على هذا الاساس، وهذا موقف اخلاص حرفي للنظرية الماركسية نجده الآن عند الماركسيين الاوروبيين خاصة الذين لا يزالون ينتظرون الثورة على الطريقة الماركسية كما ينتظر غيرهم المهدي المنتظر أو قودو.

ونفس الموقف نجده ـ مع بعض الاختلافات ـ عند روزا لوكسمبورج وكارل كاوتسكي، وتروتسكي. فهم وان كانوا يقرون بأن الثورة الروسية قد بدأت

بشكل مرض ـ وهنا اختلافهم عن المناشفة ـ ولكن «حادث تاريخي» عبادة الشخصية جاءت لتنحرف بمجرى الثورة. ولكن هذا التفسير صعب القبول لأن هذا «الحادث العرضي» استمر ثلاثون سنة، وتحت سلطة ستالين طبق الجانب الاساسي من الماركسية في روسيا وبنيت «الاشتراكية» وبالتالي يطرح سؤال آخر: كيف كان بامكان هذه المأساة ان تحدث؟ كيف يمكن ان يشكل هذا الطاغية جزءا من منطق التاريخ؟.[11]

لقد وجد لينين نفسه في مثل هذا المأزق غداة ثورة فبراير 1917 الشعبية، والتي لم يكن يتوقعها ولم يخطط لها وليس له ولا لحزبه يد فيها، ففي الحقيقة ان الاحزاب «الاشتراكية»، وخاصة الحزبان الماركسيان، لعبت دورا ضئيلا جدا في أحداث فبراير 1905[12]. كما ان البلاشفة لم يكونوا أغلبية خلال عام 1917. فقد كان الحزب البلشفي صغيرا جدا وغير منظم على الاطلاق وامكانياته محدودة، ولم ينظم تنظيما جيدا ويصير جديرا باسم حزب إلا عام 1918 أي بعد الثورة[13] حين صار

الحزب الحاكم. حين اندلاع الثورة كان لينين خارج روسيا، ودخلها خلسة بعد اندلاع الثورة في قطار ألماني وتحت حراسة ألمانية. فمن ناحية ماركس واضح في الشروط المطلوبة لقيام ثورة والتي لا تتوفر في حالة روسيا، ولا يمكن ان نعتمد على نص أو نصين يفتيان بذلك بينما أسس الماركسية نفسها ترفضه، كما ان انجلز في مقدمته لكتاب ماركس «الصراع الطبقي في فرنسا» يؤكد «ان زمن الهجمات المباغتة والثورات التي تحققها اقلية ضئيلة واعية على رأس جماهير غير واعية هذا الزمن قد انقضى وولى، ولكن لينين تغاضى عن هذا كله لينصب الحزب كطليعة، لقد كان مقتنعا تماما بان النضال لا يمكن ان ينجح إلا عندما يقوده حزبه هو[14]، وبالطبع هو على رأس الحزب. وهكذا ما اعتقد انجلز ان زمانه قد ولى، حدث بعده ببضع سنوات. لقد كان الحزب بالنسبة للينين جيشا من «الثوريين المحترفين» وهؤلاء يجب السيطرة عليهم بيد من حديد وهذا جوهري في رأيه للانتصار[15] تماما مثلما

رأى (ماو تسي تونغ) بعده، ان الدكتاتورية ضرورية وإلا فان «الثورة» ستهزم[16]. لكن الدكتاتورية هي في الواقع هزيمة الثورة. أما (تروتسكي) فقد كان يمزقه التناقض بين مفهومه الاشتراكي الديمقراطي في معارضته لأي شكل من أشكال الاستبدادية والوصاية، وبين نظريته عن الثورة الدائمة حيث الاقلية البروليتارية تتصرف كوصي على الكادحين وكحاكم للمجتمع[17]. لكن هذا لم يمنعه من سحق جمهورية (ماكنو)* على رأس جيشه الاحمر وتحطيم ثورة (كرونستاد)* ذات الاتجاه الفوضوي التي قامت ضد سلطة لينين لكن هذا التناقض شل مع ذلك من قدراته وفعالياته على المناورة، فأزيح أولا من الواجهة السياسية، ثم حسم الفأس تناقضه في منفاه بالمكسيك.

لقد أقر لينين ان الثورة تتم وفق مراحل، بمعنى أن الثورة الاشتراكية لا يمكن ان تقفز فوق مرحلة «الثورة البرجوازية»، وكماركسي مخلص أقر بان الثورة الديمقراطية البرجوازية يجب ان تتم أولا لكي تكون

الثورة الاشتراكية ممكنة بعد ذلك، فالثورة البرجوازية هي التي تبني الاساس الذي تقوم عليه الثورة الاشتراكية. فإذا كانت هذه هي «تشريك» أدوات الانتاج فيجب ان تكون هناك أولا أدوات انتاج، وايجاد هذه ليس من مهمة البروليتاريا، بل من مهمة البرجوازية والتي بايجادها أدوات الانتاج الاجتماعي توجد في نفس الوقت من يقضي عليها كبرجوازية أي الطبقة العاملة، وما كان له كماركسي ان يفعل غير هذا[18]. ولكن وفق هذا المنطق عليه ان ينتظر ربما ما لن يحدث أبدا إذا ترك لتطوره الذاتي، فكان عليه ان يوجد مخرجا يحفظ للماركسية ماء وجهها ويمكنه من الاستيلاء على السلطة، في الوقت الذي ظل فيه بعض الماركسيين الأكثر حرفية يطالبون ان تبقى البروليتاريا بمعزل عن «الثورة» باعتبارها ثورة برجوازية لا تخص البروليتاريا. إلا ان لينين استغل فرصة سقوط النظام القيصري على يد الجماهير والفوضى التي اعقبته، كما استغل نقمة الجنود على الحدود في مواجهة القوات

الالمانية، فوعد الجنود بالسلام مقابل دعم سلطة البلاشفة وقد كلفه هذا السلام مع ألمانيا غاليا[19] واختصر «الثورة البرجوازية» بفضل دعم الجنود الهاربين من الجبهة، في بضعة اشهر من فبراير إلى أكتوبر 1917، واستولى على الحكم. ولكن هذا السلوك أقرب إلى سلوك قانوني يبحث عن حجة يمتطيها من ان يكون سلوكا ثوريا يسترشد بالنظرية الماركسية، إذ ليس من المعقول ان يقصد ماركس بالبرجوازية وثورتها اللازمة بتطوير البروليتاريا الثمانية اشهر الفاصلة بين سقوط القيصر واستيلاء البلاشفة على الحكم ليؤسس لينين حكم النخبة الذي وصل ذروته عند ستالين.

وليست هذه اللطمة الوحيدة التي تكبدها الماركسيون في مواجهتهم للواقع، فلقد اضطر لينين ان يعلن صراحة ان العمال وحدهم لا يستطيعون تكوين وعيهم الاشتراكي الديمقراطي بل ان هذا الوعي يأتي من خارجهم، ويستشهد بتاريخ أوروبا ـ عكس

ماركس هنا ـ حيث ان العمال في رأي لينين إذا تركوا لانفسهم فان افضل ما وصلوا إليه هو الوعي النقابي، ويستخلص لينين من ذلك ضرورة توعيتهم من الخارج، فالثورة بالنسبة له ليست من صنع العمال، بل من صنع المثقفين البرجوازيين، فإذا الشعوب في الانظمة الليبرالية تحكم بالنيابة، فانه عند لينين تصنع ثورة العمال نيابة عن العمال، أليس كما يرى لينين ان ماركس وانجلز مثقفين برجوازيين؟[20] وهكذا يبرر لينين التسلط على العمال بحجة ان العمال بحاجة إلى متسلطين.[21]

وقد وصل خروج لينين عن الماركسية ان أهمل كلية تفسيرها للثورة بأنها تحدث فقط عندما تتناقض أدوات الانتاج الاسرع تطورا مع علاقات الانتاج الابطأ، حينما ثبت عمليا استحالة الركون إلى هذا المبدأ، وعلى هذا لم يقر لينين مبدأ من مبادىء ماركس إلا ليخرج عليه، فلقد اقر ان مولد «المجتمع الجديد من المجتمع القديم واشكال الانتقال من الأول إلى الثاني عملية

طبيعية» ولكنه يرى ان ماركس قد درس قوانين الرأسمالية كما وجدت في عهده، وبالتالي فان استخلاصاته ترتبط بمرحلة قد ولت أما هو ـ أي لينين ـ فانه يقدم قوانين الاستعمار باعتباره مرحلة جديدة من نمو الرأسمالية «ان الاستعمار صورة حديثة ـ يقول لينين ـ من الرأسمالية الاحتكارية كما كانت الرأسمالية صورة حديثة من الاقطاع، والاستعمار لا الرأسمالية هو الذي يؤدي إلى الاشتراكية عن طريق كفاح الشعوب والطبقات الثائرة الرازخة تحت الاستعمار، فحيث يشتد الجوع، وينتشر الخراب يؤذن فجر القضاء على نير الرأسمالية، وهكذا يعجل الاستعمار بقدوم الثورات الاشتراكية بما يترتب عليه من جوع واستبداد وخراب»[22]. وهذا يعني ان ادوات الانتاج وتطورها لم يعد محركا للتاريخ، وان تناقضها مع علاقات الانتاج ليست سبب الثورة. وان عوامل انهيار الرأسمالية ليس محاثية للرأسمالية إذ ليس عمال الرأسمالية هم الذين يقضون عليها، بل الشعوب

المستعمرة هي التي تقضي على الرأسمالية، ان سبب الثورة هو الشعور الوطني ضد الاستعمار أي حركات التحرر الوطني، أوكما يقول الكتاب الأخضر حركات جماعية لتحقيق الذات للجماعة المغلوبة[23] «حركات الصراع القومي انتصارا للقومية»[24]. وهذا عامل غريب عن التفسير الماركسي الاصلي كما ان الاشتراكية لم تعد متوقفة على درجة تطور ادوات الانتاج، بل على الروح التحررية التي فجرها الصراع القومي ضد الاستعمار، حيث يمتد هذا التحرر من المجال السياسي إلى المجال الاقتصادي الاجتماعي، وقدكان لينين حاسما في هذه النقطة، أي أن التغيير الثوري لا يأتي من الطبقة العاملة التي وكل إليها التاريخ ـ ماركس ـ مهمة القضاء على الرأسمالية، ولكنه يأتي من الشعوب المتخلفة لانها تكون محل استغلال بدرجة كبيرة من جانب قوى عظمى[25]. وبعد ان كان ماركس يرفض ويحذر من الشروع في ثورة لم تتوفر شروطها الموضوعية ـ موقفه من كومونة باريس ـ بعد ان كان يتوقع الثورة

في المجتمعات الأكثر تقدما، نرى الواقع يجبر الماركسيين على انتظارها حيث لم يتوقعها ماركس من العالم المتخلف، من الشعوب المستعمرة، هل هذا يترجم فقدان الثقة في الطبقة العاملة في أوروبا الغربية وامريكا، ام فقدان الثقة في التفسير الماركسي أم الاثنان معا؟

وهكذا صارت اللينينية تضع الماركسية لافتة على نظام اجبر على دمج الفلاحين الفقراء في «الثورة» مع ان ماركس لا يعترف إلا بثورة العمال، واعطى هذا النظام أولوية للتصنيع على التحرير الاشتراكي مع ان ماركس يعتبر مهمة التصنيع من مهام الرأسمالية ومهمة الثورة العمالية جني ثمار التطور الصناعي الرأسمالي، وقد ولدت أولوية التصنيع على التحرير الاشتراكي معسكرات العمل الاجباري التي ذهب ضحيتها الملايين[26]، ضحية أولوية الصناعة، لقد وصفت (روزا) رأي (لينين) الخاص بالمركزية والحزب الطليعي بأنه يقوم على مبدأين: الخضوع الاعمى من جانب

قطاعات الحزب لتلك النواة الصغيرة، والثاني عزل القيادة عن القواعد[27]. وقد رأت روزا في النظرية اللينينية عن حزب الصفوة حصادها الأكيد وهو التضحية بالافراد لحساب الحزب أو على مذبح الحزب، كما ان الحزب الذي يؤسسه لينين على هذا النحو لابد وان يؤدي إلى نوع من المحافظة في مستوياته العليا، أي كبح جماح الثورة. وفي هذا كله لم يكن لينين مهتما بأن يصبح نشاط الحزب مستمرا بقدر اهتمامه بالسيطرة على الحزب وتصفية معارضيه، واهتمامه بتضييق الحركة أكثر من تطورها ليتسنى له السيطرة الكاملة عليها، وربط الجماهير أكثر من اهتمامه بتوحيدها[28]، ولم يكن امام ستالين إلا أن ينجز ما بدأه لينين. وهكذا لن نستغرب ان تنتهي صرامة المنطق الماركسي وادعاءاته العلمانية بتفسير الثورة بقوانين يدعيها «طبيعية» إلى هذه النتيجة المخيبة للآمال. إذ أن «تحليلات ماركس والقيم الاساسية التي يعتمد عليها، وتصوره للتاريخ ونمط التنظيم الذي تقود إليه نظريته،

كل هذا يقود بالضرورة إلى تنظيم مركزي»[29]. ان ستالين لم يكن حدثا عارضا أو نتيجة تحريف الماركسية، بل هو نتيجة ضرورية. لقد اصبح الحزب هو الاساس، حتى ان ابرياء يقبلون الاعتراف بما لم يرتكبوا ـ «تجسس خيانة» ـ ويقبلون دور كبش الفداء خدمة لجهاز الحزب. *

هكذا صرامة المنطق الجدلي الماركسي، وقانون المراحل، والحتمية التاريخية حين اصطدمت بالواقع تهاوت نتفا، فلم تعد الثورة نتيجة تناقض أدوات الانتاج مع علاقات الانتاج، فهذا لم يؤد إلى ثورة وإنما صارت الثورة تتوقع من شعوب متخلفة، ولم يعد تطور أدوات الانتاج هو الذي يقود إلى الاشتراكية، باعتبار ان أدوات الانتاج الجماعية تتناقض مع الملكية «الخاصة» بل صار يقود إلى الاشتراكية ثورة الشعوب المتخلفة المستعمرة المنهوبة الخيرات، وقانون المراحل تهاوى بان افتى ماركس نفسه بجواز القفز فوق مرحلة الرأسمالية، كما ان لينين قد دعى إلى عدم انتظار نضج

الرأسمالية، بل يجب خلق وضع ثوري يعجل بفنائها[30]. وطبقة البروليتاريا التي وضع عليها التاريخ مهمة انشاء المجتمع الجديد، انتهت إلى حزب مركزي من صفوة برجوازية اكثر منها بروليتارية وفترة الانتقال التي اقرها ماركس من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الشيوعي قد طالت، والدولة تأكدت كتنين هوبز، ولا شيء يضمن الانتقال إلى المجتمع الجديد ما لم يتم تجاوز دكتاتورية البروليتاريا نفسها، وما لم يتم إلغاء كل سيطرة طبقية لا شيء يضمن العبور من دكتاتورية البروليتاريا إلى المرحلة الاخيرة من التاريخ ـ إذا كان ثمة مرحلة أخيرة ـ بل الأكثر من هذا وفقا لتصور جدلي فاننا لا نستطيع قبول فكرة العبور من هذه المرحلة الانتقالية الخاصة ـ دكتاتورية البروليتاريا ـ إلى المرحلة الكلية «المجتمع الشيوعي» بدون انقطاع جديد أو ثورة جديدة، إذا كانت الثورة تعني عملية انتقال من مرحلة لاخرى، و إذا كانت حركة التاريخ قد تمت حتى الآن على هذا النحو، فلماذا يكون بالامكان

الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة النهائية بدون ثورة؟

ان الماركسيين يعيشون مأزقا، إذا اعتمدوا التحليل الماركسي ورفضوا بناء عليه اعتبار ما حدث في روسيا وفي الصين ثورة اشتراكية فهذا يعني أن «الثورة» بالمعايير الماركسية مستحيلة. و إذا اعترفوا بهما على انهما ثورة اشتراكية طعن ذلك في أساسيات الماركسية، انه اختيار صعب.

الهوامش المستقلة:

* جمهورية ماكنو أول محاولة لتطبيق الفوضوية قامت في اوكرانيا 1918-1919.
* حركة فوضوية قامت ضد سلطة لينين 1921
* محاكم موسكو وبراغ المشهورة.
* أرنست همنجواي: الشيخ والبحر.

الـهـوامـش :

هوامش ـ 1 ـ

(1) ماركس، نقد الاقتصاد السياسي، ص 13.
(2) نفس المصدر.
(3) مارتان ماليا: فهم الثورة الروسية ص 22.
(4) ماركس، عن كالفيز فكر ماركس ص 9.
(5) ماركس، تعاسة الفلسفة ص 55.
(6) ماركس نقد الاقتصاد السياسي ص 13.
(7) ماركس نقد الاقتصاد السياسي المقدمة.
(8) ماركس نقد الاقتصاد السياسي المقدمة.
(9) ماركس نقد الاقتصاد السياسي المقدمة.
(10) ماركس العائلة المقدسة ص 132-133.
(11) في خطاب انجلز على قبر ماركس.
(12) ماركس: تعاسة الفلسفة ص 119.
(13) تكر: الفكرة الماركسية الثورية، ص 15.
(14) ماركس: عن غارودي مفتاح لفهم ماركس ص 37.
(15) ماركس: الرأسمال ـ 3 ـ ص 154.
(16) كالفيز: فكر كارل ماركس ص 187-188-189-190.
(17) ماركس: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، المقدمة.
(18) ماركس: نقد برنامج غوته 1934 ص 13-14.

هوامش ـ 2 ـ

(1) ماركس: الرأسمال ـ 3 ـ ص 305.
(2) رسالة من انجلز إلى ماركس 1851/2/23.
(3) كاوتسكي: طريق السلطة، ص 13.
(4) انجلز: مبادىء الماركسية، ص 29.
(5) ماركس: الرأسمال جزء 3 ـ ص 205.
(6) ماركس: نقد الاقتصاد السياسي المقدمة ـ 4 ـ.
(7) ماركس: في خطاب إلى ج. وديمير ـ نيويورك.
(8) ماركس: الصراع الطبقي بفرنسا ص 37.
(9) جورج غورتيش: برودون ص 105.
(10) جريجور: مسح الماركسية ص 158-169.
(11) رسالة من ماركس إلى ليزا، 8 مارس 1881، بلياد ج 2 ـ 1558.
(12) مارتان ماليا: فهم الثورة الروسية ص 156.
(13) كالفيز: فكر ماركس ص 258.
(14) كارل كاوتسكي: طريق السلطة ص 45.
(15) جان بول سارتر: المادية والثورة، مواقف 3.
(16) راجع كالفيز فكر ماركس ص 327-328-329.

هوامش ـ 3 ـ

(1) انجلز: مقدمة كتاب ماركس، الصراع الطبقية في فرنسا.
(2) رسالة من ماركنس إلى ليزا، 8 مارس 1881، بلياد ج 2، 1558.

(3) معمر القذافي: حل المشكل الاقتصادي، الكتاب الأخضر، ص 15.
(4) سلسلة الشروح، 2، ص 15.
(5) سلسلة الشروح، 2 ص 18.
(6) د. رجب بودبوس: نقد الماركسية، الزحف الاخضر.
(7) كالفيز: فكر ماركس، ص 15.
(8) ماركوس: الثورة وضد الثورة ص 9-10-13.
(9) كالفيز: فكر ماركس، ص 15.
(10) د. رجب بودبوس: الحل الاشتراكي ص 123-158.
(11) عن كاوتسكي: طريق السلطة، ص 66.
(12) ماركس: البيان الشيوعي، ص 95-96.
(13) تقرير خروتشيف إلى المؤتمر الثاني والعشرين 1961.
(14) انظر تروتسكي: الثورة المغدورة.
(15) انظر مارتان ماليا: فهم الثورة الروسية ص 15، وروزا لوكسمبورج: اصلاح اجتماعي أم ثورة!

هوامش ـ 4 ـ

(1) زتيلين: الماركسية إعادة نظر 69-72.
(2) ريازانوف: محاضرات في تاريخ الماركسية ص 121.
(3) كارل كاوتسكي: طريق السلطة ص 10.
(4) كالفيز: فكر كارل ماركس ص 15.
(5) رسالة من ماركس 17 ابريل 1871.

(6) لينين: مرض الشيوعية الطفولي، ص 118.
(7) سيدني هوك: البطل في التاريخ، ص 221.
(8) انظر ريازانوف، محاضرات في تاريخ الماركسية، ص 109.
(9) نفس المرجع، ص 67.
(10) مارتان ماليا. فهم الثورة الروسية، ص 178.
(11) نفس المرجع، ص 22.
(12) نفس المرجع، ص 56.
(13) نفس المرجع، ص 92.
(14) سيدني هوك: البطل في التاريخ، ص 22.
(15) نفس المرجع، ص 219.
(16) ماو تسي تونغ: الديمقراطية الجديدة.
(17) توني كليف: الاشتراكية الأممية ـ 2 ـ خريف 1960.
(18) راجع لينين: الاعمال المختار مجلد 3، ص 39-133.
مهام البروليتاريا في الثورة الحالية ـ لينين ـ ابريل 1917.
(19) لقد فرض الألمان على لينين مقابل السلام في معاهدة بريست ليتوفسك مارس 1918، مثلا ثلث الاراضي التي توجد فيها الصناعة، يتخلى عنها للألمان، انظر مارتان ماليا، فهم الثورة الروسية، ص 115.
(20) لينين: ما العمل؟ طبعة موسكو الفرنسية.
(21) مفزولي: العنف الاستبدادي، ص 46.
(22) فرديناند زويج: الفكر الاقتصادي، ص 62.
(23) معمر القذافي: الفصل الثالث، الكتاب الأخضر، ص 119.
(24) نفس المرجع، ص 120.
(25) فرديناند زويج: الفكر الاقتصادي، ص 303.

(26) تقرير خروتشيف السري.

(27) روزا لوكسمبورج: دور التنظيم في النشاط الثوري، كتابات سياسية، ص 19.

(28) نفس المرجع، ص 104.

(29) مفزولي: العنف الاستبدادي، ص 263.

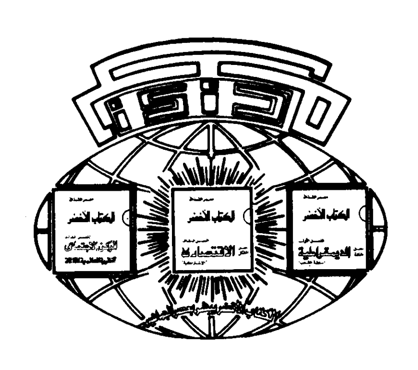
(30) فرديناند زويج: الفكر الاقتصادي، ص 62.





مــطــابــع ستــارف فوتولــيــتو ـ رومــا
☎ 3 / 2 / 4129041 ـ 4124741 ـ 8119476
إحدى مؤسسات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية





منشورات
المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
ص. ب: 4491 هـ 45565-40705
تلكس 20032 GREEN BOOK
طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

200 درهم ليبي أو ما يعادله